DAILY NEWS

تقرير الأخبار اليومية

الأسمدة العربية

PR & MEDIA

www.arabfertilizer.org
afa@arabfertilizer.org

العلاقات العامة والإعلام

الخميس 16 مارس 2023
Thu, 16 March 2023

تليكسبريس
موقع اخباري مستقل

الصحراء المغربية تستقطب مزيدا من الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار

المغرب

تواصل الصحراء المغربية استقطاب العديد من الشركات الدولية، خاصة الأوروبية، وآخر الشركات الأوروبية التي انضمت للاستثمار في الصحراء المغربية، هي شركة إيطالية. وكانت الشركة الإيطالية "Bedeschi SpA" قد حصلت العام الماضي على ترخيص من المملكة المغربية من أجل الاستثمار في الصحراء، وقد شرعت مؤخرا في إنشاء ٣ مخازن كبرى بالعيون خاصة بتخزين الأسمدة المشتقة من الفوسفاط، ثم تصديره إلى باقي البلدان انطلاقا من ميناء العيون. وأصبحت الصحراء المغربية وجهة واعدة للاستثمار، خاصة أن المنطقة تمتاز بتواجد العديد من الموارد الطبيعية الهامة، مثل الفوسفاط، ومعادن أخرى، إضافة إلى المنتوجات البحرية، على اعتبار أن الصحراء تتوفر على شريط ساحلي طويل على الواجهة الأطلسية. ولاعطاء دفعة كبيرة للاستثمار في المنطقة، يعمل المغرب حاليا على إنشاء ميناء الداخلة في أقصى الجنوب الغربي للصحراء المغربية، من أجل أن يكون منصة لوجيستيكية ضخمة خاصة بالاستيراد والتصدير نحو إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ويجسد ميناء الداخلة الأطلسي، الذي يعتبر من الأوراش الهيكلية الكبرى المدرجة في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، التزام المغرب الراسخ تجاه عمقه الإفريقي، وانخراطه القوي في الجهود الرامية إلى تعزيز أواصر التعاون والشراكة مع أشقائه في القارة. ويطمح هذا المشروع الاستراتيجي المتميز، الذي يأتي لتعزيز البنيات التحتية في جهة الداخلة - وادي الذهب، إلى المواكبة والدفع بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية للمغرب مع إفريقيا، ليشكل بذلك دعامة رئيسية للاندماج والإشعاع القاري والدولي للمملكة. ويندرج هذا المشروع الضخم، الذي كان موضوع اتفاقية خاصة تم توقيعها أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس في فبراير ٢٠١٦، في إطار التعليمات السامية لجلالة الملك، التي أكد عليها في خطابه السامي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء.

Investing.com

سقوط عنيف للسوق الأمريكي..بعد تخلي سعودي عن "كريدي سويس" وانهيار بنوك أوروبا

اخبار عالمية

هبطت المؤشرات الأمريكية بقوة في تداولات ما قبل الافتتاح، حيث يشهد مؤشر إس آند بي ٥٠٠ للعقود الآجلة هبوطًا بـ ١,٢٥٪ وكذلك تتراجع العقود الآجلة للداو بـ ١,٣١٪ وعقود ناسداك بـ ١,٠٠٪. جاء الهبوط بعد صعود قوي أمس للأسواق مع إعلان الفيدرالي حمايته لودائع المؤمنة وغير المؤمنة للبنوك المفلسة. إلا أن المخاوف تجددت مع هبوط أسهم كريدي سويس بأكثر من ٢١٪ في تداولات ما قبل الافتتاح الآن مع تصريح وكالة فيتش الاقتصادية بأن الأزمات المترتبة على خلفية إفلاس البنوك سيكون لها أضرار على المدى القصير. وظهرت تقارير تفيد بأن بنك كريدي سويس المهدد الآن قد يتم الاستحواذ عليه. ارتفعت عقود مبادلة مخاطر الإئتمان لخمس سنوات الخاصة بكريدي سويس إلى رقم قياسي جديد عند ٥٧٤ نقطة بحسب بيانات إس آند بي ماركت انتلجينس، وتم إيقاف التداول على أسهم كريدي سويس بعد هبوط عنيف شهده سهم البنك الذي يعاني من مشاكل اقتصادية عنيفة. وصاحب هذا الهبوط هبوطًا في سهم بنك بي إن بي باريبا (EPA:BNPP) ليخسر ٨٪ ويتم وقف التداول عليه أيضًا. ودفعت مخاوف وصول أزمة المصارف إلى الشواطئ الأوروبية، الأسواق إلى خفض المراهنة على رفع المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة بـ ٥٠ نقطة أساس، لتتحول التوقعات من أكثر من ٧٠٪ يرجحون الرفع بـ ٥٠ نقطة إلى ٥٠٪ فقط يتوقعون ذلك. وانخفض مؤشر قطاع البنوك والمصارف الأوروبية إلى أدنى مستوى له في ١٠ أسابيع هبوطًا بـ ٤,٢٪ جاء سقوط كريدي سقوط عقب إعلان أكبر مستثمر في كريدي سويس، البنك الوطني السعودي، إلا لا يمكن تقديم أي مساعدة مالية إضافية للبنك السويسري، حسبما أفادت رويترز. وقال عمار الخضيري، رئيس البنك الوطني السعودي لرويترز اليوم، أن الأمر متعلق بمسألة تنظيمية وهو أن ضخ المزيد من الأموال سيجعل الحصة ترتفع عن ١٠٪ وهو أمر مرفوض. وتعرضت العديد من البنوك الإيطالية لإيقاف التداول التلقائي بعد الانخفاضات الحادة ، بما في ذلك يوني كريديت UniCredit وفاينوكو بنك Finecobank وموتي دي باسشي Monte Dei Paschi. وتعطل صدور تقرير الأرباح الخاص بكريدي سويس نتيجة اكتشاف نقاط ضعف جوهرية في عمليات البنك وسياسة إعداد التقارير المالية في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. وكشف المقرض السويسري عن هذه الملاحظة في تقريره السنوي، الذي كان مقررًا صدوره في البداية يوم الخميس الماضي، لكنه تأخر بسبب مكالمة متأخرة من لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC).

المستقبل الأخضر
GREEN FUTURE

نطقة التجارة الحرة الجديدة في إفريقيا الأمل في تنشيط الصناعة الزراعية.. فرصة للشركات جيدة

الزراعة 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.. يعمل بها حوالي نصف سكانها وتستورد منتجات زراعية 50 مليار دولار سنويا

اخبار عالمية

تمثل الزراعة ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية، وتوفر مصدر رزق لـ ٥٠٪ من السكان، وتطعم مئات الملايين من الناس في القارة وخارجها كل يوم. من المقرر أن ينمو الدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة في اقتصاد القارة فقط من حيث القوة والحجم بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي أُبرمت في فبراير ٢٠٢١ وهي الآن على قدم وساق.وفقا لتقرير إنسايت الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول الصفقة- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: حقبة جديدة للأعمال والاستثمار العالميين في إفريقيا- من المتوقع أن تستضيف منطقة التجارة الحرة، وهي واحدة من أكبر مناطق العالم من حيث عدد السكان والحجم الاقتصادي، ١,٧ مليار شخص، والإشراف على ٦,٧ تريليون دولار في الإنفاق الاستهلاكي والتجاري بحلول عام ٢٠٣٠. ستكون الصفقة تحويلية للعديد من تكثر الفرص في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للاستثمار الجديد في المعالجة الزراعية، على وجه الخصوص. التصنيع الزراعي والصعود الزراعي لأفريقيا لتجهيز المنتجات الزراعية تداعيات مهمة على الأمن الغذائي الأفريقي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، إن تعزيزها يضيف قيمة إلى قطاع زراعي قادر على المنافسة بالفعل.الصناعات في زادت البلدان في جميع أنحاء إفريقيا بالفعل من تركيزها على المعالجة الزراعية استجابة لانعدام الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار الناجم عن الاضطرابات التجارية الناجمة عن الصدمات العالمية - ليس أقلها الغزو الروسي لأوكرانيا - وبسبب إمكانية انتقال الاقتصادات بعيدًا عن المدى الطويل- نموذج راسخ ولكن دون المستوى الأمثل لتصدير المواد الخام. من خلال تحسين القدرة على معالجة سلعها الزراعية - سواء كانت الحبوب أو الأسمدة أو أي شيء آخر - يمكن للبلدان الأفريقية استغلال الميزة الهائلة التي يتمتع بها الكثير منها في قطاعاتها الزراعية الراسخة والكبيرة لبناء الثروة وخلق فرص عمل وفرص جديدة في الوطن. لتوسيع نطاق المعالجة الزراعية آثار إيجابية على الشمولية أيضًا، تشكل النساء ٧٠٪ من العمالة في القطاع الزراعي بشكل عام ومعظم القوى العاملة في تجهيز المنتجات الزراعية من النساء. تعزيز الزراعة الأفريقية هو دفعة لنساء القارة.إفريقيا، ولكن بالنظر إلى الدور المركزي للزراعة بالفعل في اقتصاد القارة، وإمكاناتها الهائلة للنمو، ستكون الزراعة هي المستفيد الأول. وفقًا لتقرير المنتدى، تتمتع الزراعة بإمكانيات استثنائية لزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية ، وتلبية الطلب المحلي، وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة ، وتحسين الشمولية بسبب الروابط بين المنبع والمصب. سيزيد من القيمة المضافة ويلبي الطلب المحلي الجديد ويدخل صغار المزارعين - المسؤولين عن ٨٠٪ من إنتاج الغذاء في إفريقيا - إلى سلاسل التوريد الأوسع. تكثر الفرص في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للاستثمار الجديد في المعالجة الزراعية، على وجه الخصوص. التصنيع الزراعي والصعود الزراعي لأفريقيا لتجهيز المنتجات الزراعية تداعيات مهمة على الأمن الغذائي الأفريقي،

وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، إن تعزيزها يضيف قيمة إلى قطاع زراعي قادر على المنافسة بالفعل. زادت البلدان في جميع أنحاء إفريقيا بالفعل من تركيزها على المعالجة الزراعية استجابة لانعدام الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار الناجم عن الاضطرابات التجارية الناجمة عن الصدمات العالمية - ليس أقلها الغزو الروسي لأوكرانيا - وبسبب إمكانية انتقال الاقتصادات بعيدًا عن المدى الطويل- نموذج راسخ ولكن دون المستوى الأمثل لتصدير المواد الخام. من خلال تحسين القدرة على معالجة سلعها الزراعية - سواء كانت الحبوب أو الأسمدة أو أي شيء آخر - يمكن للبلدان الأفريقية استغلال الميزة الهائلة التي يتمتع بها الكثير منها في قطاعاتها الزراعية الراسخة والكبيرة لبناء الثروة وخلق فرص عمل وفرص جديدة في الوطن. لتوسيع نطاق المعالجة الزراعية آثار إيجابية على الشمولية أيضًا، تشكل النساء ٧٠٪ من العمالة في القطاع الزراعي بشكل عام ومعظم القوى العاملة في تجهيز المنتجات الزراعية من النساء. تعزيز الزراعة الأفريقية هو دفعة لنساء القارة. استثمار جديد وفرص جديدة سيؤدي هذا النمو في الزراعة والتصنيع الزراعي إلى دفع استثمارات جديدة من الخارج وداخل القارة وخارجها. يمكن للسوق المشتركة التي تم تقديمها بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية الاستفادة من الاختلافات الإقليمية في نقاط القوة والقدرة التنافسية للتنوع داخل أفريقيا في سلاسل القيمة الغذائية والتخصصات والمخرجات الرئيسية. ستساعد زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تقليل الاعتماد على المدخلات الزراعية الأجنبية. في الوقت الحالي، تستورد القارة حوالي ٥٠ مليار دولار من المنتجات الزراعية سنويًا، بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن تزداد التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية بنسبة ٥٧٤٪ إذا تم إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات؛ انتصار هائل لقارة تعثرت تاريخيًا بسبب الاعتماد غير الضروري على الاقتصادات الخارجية. ستستفيد الشركات المملوكة لأفريقيا والمدارة من هذا التعزيز التجاري بين القارة، من المتوقع أن تزدهر صناعة الأسمدة، على سبيل المثال. من المتوقع أن يتطلب النشاط الزراعي الجديد زيادة بنسبة ٨٠٠٪ في استخدام الأسمدة للمغذيات الرئيسية. ومن المتوقع أن يستفيد الري من استثمارات جديدة بقيمة ٦٥ مليون دولار، بينما سيلزم استثمار أكثر من ٨ مليارات دولار في التخزين. كل هذا، في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يمكن أن يتم الوفاء به معفاة من الرسوم الجمركية من قبل الشركات الأفريقية. جيد للنمو: تمهد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الطريق أمام شراكات تجارية أقوى عبر القارة، مع اغتنام العديد من الشركات للفرص الجديدة.. شركات محدود لها تجارب:

OCP الاستفادة من الشراكات المحلية هي شركة مغربية تطورت لتصبح رائدة في مجال حلول الأسمدة المخصصة، ركزت مجموعة OCP على إفريقيا لأنها تدرك قدرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تحقيق معايير موحدة لتنظيم الأسمدة وزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية للسلع والإمدادات الزراعية، من خلال مكاتب تمتد إلى ١٢ دولة أفريقية، تمثل OCP مثالاً ناجحًا للاستفادة من الشراكات المحلية في القارة لتوسيع نطاق الوصول والتأثير. في غضون ثلاث سنوات، أنشأت OCP حوالي ٨٠ مركزًا للمزارعين في نيجيريا وكوت ديفوار، والتي توفر للمزارعين مجموعة من المدخلات والخدمات الزراعية، يرجع نجاح الشركة في الوصول إلى المزارعين محليًا إلى شراكاتها القوية مع الحكومات والمنظمات غير الربحية ومراكز الأبحاث والجامعات في جميع أنحاء إفريقيا. على سبيل المثال، شركاء OCP مع جامعة محمد السادس للفنون التطبيقية (UM٦P) في مراكش، التي تضم ٨٠٪ من قدرة الشركة في مجال البحث والتطوير. كوكا كولا: الاستفادة من المعالجة الزراعية والتوزيع في حالة المعالجة الزراعية، حققت شركة Coca-Cola ، الشريك منذ فترة طويلة والتي توظف ٥٠٠٠٠ شخص في جميع أنحاء إفريقيا ، النجاح أيضًا من خلال العمل مع الموردين المحليين وتطوير سلاسل القيمة كمكونات رئيسية لاستراتيجيتها في القارة. جنبًا إلى جنب مع شركاء التعبئة ، تعد البصمة الأفريقية لشركة Coca-Cola نشاطًا تجاريًا مزدهرًا، نظرًا لسكان إفريقيا الشباب. كما أنه يساهم في نمو اقتصادي أوسع من خلال خلق فرص العمل والاستدامة والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب. وفقًا للشركة، ستساعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية شركة كوكا كولا في تطوير المصادر والإنتاج وكذلك التعبئة والتغليف داخل الأسواق الأفريقية، وستخفض التكاليف، مما يمنح المزيد من البلدان فرصة متساوية لتكون موردة لشركة Coca-Cola.

يارا الدولية: الاستفادة من العلاقات الوثيقة مع البلدان والمجتمعات Yara International ASA هي شركة نرويجية تقدم حلولاً بيئية وصناعية لتغذية المحاصيل في ١٢ دولة أفريقية. لقد نجحت يارا في الاستمرار في نقل أجزاء من سلسلة القيمة الخاصة بها إلى القارة، بما في ذلك منشأة المزج ، ومؤسسة كيميائية ومكتب مبيعات - خاصة وأن تخفيضات الرسوم الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تقلل من تكلفة البنية التحتية والنقل والإنتاج. أقامت يارا علاقات مع المجتمعات الزراعية من خلال مراكز يارا لتغذية المحاصيل. إنها تساعد الشركة على فهم أفضل طريقة لتقديم نصائح ومنهجيات زراعية محددة يمكنها تحسين رخاء المزارعين وتجعل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين التجاريين أكثر قدرة على المنافسة وجاذبية للمستثمرين الماليين ، بما في ذلك من خلال تقنيات الزراعة الرقمية والبيئات عبر الإنترنت. قامت يارا بتضمين إستراتيجية تأثير اجتماعي في أعمالها في إفريقيا لمواجهة التحديات الخاصة بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة داخل المجتمعات التي يعملون فيها. حتى الآن ، أطلقت أكاديميات للقيادة على غرار ماجستير إدارة الأعمال في كينيا لتعزيز مهارات رواد الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مع خطط للتوسع أكثر في عام ٢٠٢٣. محور استراتيجية يارا هو التركيز على "إفريقيا من أجل إفريقيا" سلسلة قيمة شاملة، قارية ، من حقل إلى مفترق من خلال الاستمرار في الاستثمار في المزارعين الحاليين والطامحين وتجار التجزئة والموزعين ومطوري التكنولوجيا ورجال الأعمال الزراعيين.

إذاعة قفصة

تصدير أوّل شحنة من سماد أحادي الفسفاط الرفيع نحو أمريكا اللاتينية في شهر مارس 2023

تونس

يستعدّ معمل المظيلة ١ بولاية قفصة، لصنع الأسمدة الكيميائية لشحن أوّل شحنة من سماد أُحادي الفسفاط الرفيع نحو أمريكا اللاتينية، لينطلق بذلك هذا المعمل في تصدير منتوجاته نحو الحرفاء بالخارج بعنوان سنة ٢٠٢٣. وقال مدير المعمل التابع للمجمع الكيميائي التونسي، لوكالة تونس افريقيا للانباء أنه سيتم شحن كمّية تتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف طنّ من سماد أُحادي الفسفاط الرفيع في أواسط مارس الجاري نحو البرازيل، وبين أن مادّة أحادي الفسفاط الرفيع، سماد يتزايد بشأنه الطلب في كلّ موسم زراعي في بلدان أمريكا اللاّتينية ويُنتج معمل المظيلة كمّيات منه في إطار السعي لتنويع منتوجاته من الأسمدة الكيميائية ذات الإستعمال الزراعي. كما يشرع هذا المعمل الوحيد في تونس المُختصّ في إنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرّفيع، في شهر أفريل المقبل، في تصدير كمّيات من هذا السماد نحو أسواق آسيوية، بعد أن أمضى مؤخرا عقدا جديدا مع حريف من القطاع العام في بلد آسيوي، يقضي بتزويده وعلى دفعات ب ١٥٠ ألف طن من سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع. وتوقّع المسؤول أن يستمرّ تعافي قطاع إنتاج وتصدير سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع في سنة ٢٠٢٣، خاصة وأنّ السنة المنقضية قد شهدت بداية إنتعاشة وتحسّنا في مؤشرات الإنتاج والتصدير بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها، وقال في هذا السياق انه « في حال إستمرّ إستقرار الوضع الإجتماعي بمناطق إنتاج الفسفاط والأسمدة، فإنّ ذلك ينعكس إيجابيا وبصفة آلية على مؤشرات إنتاج الأسمدة الكيميائية وتسويقها في الداخل والخارج ». وقال من ناحيته المدير العام للإنتاج بالمجمع الكيميائي التونسي عبد الله الفجرواي أن معمل المظيلة ١ لصنع الأسمدة « بدأ يسترجع النسق العادي للإنتاج منذ سنة ٢٠٢٢ وانّ التزوّد بالمواد الأولية من فسفاط وكبريت يتمّ بصفة مسترسلة، وهي عوامل تدفع نحو البحث عن أسواق جديدة وتثبيت الأسواق التقليدية ». وبلغ إنتاج معمل المظيلة واحد، ١٧٥ ألف طنّ من سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع في سنة ٢٠٢٢ مقابل ١١٣ ألف طنّ في سنة ٢٠٢١، وهو يتطلّع لإنتاج ٣٠٠ ألف طن في سنة ٢٠٢٣ في سعي منه للإقتراب من مستوى إنتاج ما قبل ٢٠١٠. وتراجع مُعدّل الإنتاج السنوي لمعمل المظيلة١ من ثلاثي الفسفاط الرفيع خلال الفترة ٢٠١١/ ٢٠٢٢ إلى ٢٣٠ ألف طنّ مقابل إنتاج ٤٥٠ ألف طنّ مثلا في سنة ٢٠١٠. كما قام المعمل في السنة الماضية بتصدير ١٥٠ ألف طنّ من سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع أساسا نحو حرفاء آسيويين، إضافة إلى إمداد السوق المحلّية ب٢٥ ألف طنّ من نفس هذه المادّة ذات الإستعمال الزراعي.ولم يُساعد مثلا عدم إنتظام التزوّد بمادة الفسفاط المُجفّف خلال سنة ٢٠٢٢، من شركة فسفاط قفصة وإضرابات أعوان الشركة الوطنية للسكك الحديدية في تعطيل جلب المواد الأولية الضرورية لإنتاج الأسمدة، معمل المظيلة ١ في تحقيق هدف إنتاج ٣٥٠ ألف طنّ من سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع.

البوابة

اليوم.. الإمارات تطلق أولى فعاليات "الطريق إلى COP28"

الامارات العربية

تنطلق اليوم الأربعاء في الإمارات أولى فعاليات "الطريق إلى COP٢٨" التي وتنقسم الفعالية التي تنطلق غدا إلى ٣ برامج تبدأ بالبرنامج الصباحي للورش التفاعلية التي تهدف إلى إلهام وتعليم وتمكين الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٥ عامًا لفهم موضوع تغير المناخ والتعامل معه بالتعاون مع برامج إكسبو للمدارس، ويعقبه برنامج فترة ما بعد الظهر المخصص للشباب من خلال الحلقات الشبابية والمناقشات وورش العمل ومبادرات الاستدامة والعروض التي ينظمها شركاء الحدث بما في ذلك وزارة الثقافة والشباب ومركز الشباب العربي، أما البرنامج المسائي فيشكل الحدث الأساسي للفعالية وسيناقش خلاله الفريق القيادي لـ COP٢٨ مع قادة العمل المناخي من الشباب تطلعات الفريق لمؤتمر الأطراف المقبل الذي تستضيفه دولة الإمارات.تنظمها رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP٢٨" ويقودها الشباب وذلك في مدينة إكسبو دبي. وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" أن هذه الفعالية تعد محطة مهمة للشباب والمجتمع في مسيرة زيادة الوعي وحشد الجهود نحو مؤتمر الأطراف COP٢٨ حيث يتماشى "الطريق إلى COP٢٨" مع سعي المؤتمر إلى تعزيز وتسريع العمل المناخي العالمي من خلال تعاون كافة المعنيين وجميع فئات المجتمع من أجل تحقيق التعهدات التي قطعها العالم على نفسه من أجل الأجيال المقبلة.

بوابة دار المعارف الإخبارية

سلطنة عمان توقع اتفاقيات للاستثمار مع دول عربية وأجنبية لإقامة مشاريع الهيدروجين الأخضر

سلطنة عُمان

في إطار جهودها المتواصلة للتوسع في مشروعات الطاقة الخضراء في مختلف المحافظات العُمانية، وقع المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن رئيس مجلس إدارة شركة هيدروجين عمان (المملوكة لشركة تنمية طاقة عمان) عددا من اتفاقيات الشروط التجارية الملزمة للاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر بسلطنة عمان، مع مطورين من بلجيكا وهولندا والكويت والإمارات والمملكة المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا والهند وذلك على هامش أعمال أسبوع عمان الاستدامة الذي يعقد بمركز عمان للمؤتمرات والمعارض خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ مارس الجاري. يتجاوز إجمالي الاستثمارات التي تم توقيعها للمشاريع الستة ٢٠ مليار دولار أمريكي خلال السبع سنوات القادمة، وبسعة إنتاج تزيد على ١٥ جيجا واط من الكهرباء ولمساحات تقدر بـ١٥٠٠ كم٢ في محافظتي الوسطى وظفار. وتضمنت هذه الاتفاقيات الشروط التجارية للتعاقد لمدة ٤٧ سنة تشمل ٧ سنوات لتطوير وإنشاء المشاريع و٤٠ سنة للتشغيل. وقال وزير الطاقة والمعادن: توقيع الاتفاقيات الست تعد خطوة مهمة جدًا في اقتصاد الهيدروجين الأخضر كونها تعطي الشركات الفرصة للدخول إلى الأرض وأخذ القياسات والقيام بالدراسات البيئية اللازمة، وتحديد الطاقة المتجددة التي سيتم تركيبها. ومن المتوقع أن تنتج هذه المشاريع مجتمعة بعد تنفيذها أكثر من ١٥ جيجا واط، في حين لا يتجاوز إنتاج سلطنة عمان الحالي من الكهرباء بواسطة الطاقة النظيفة ١١ جيجا واط، وهي نقلة في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة. وأضاف العوفي أنه سيتم التوقيع خلال شهر أبريل على منطقتين جديدتين، من ثم بدء الإعلان عن مناطق امتياز جديدة، لننهي هذا العام بإنتاج ما لا يقل عن ٣٠ جيجا واط من الكهرباء من الطاقة المتجددة. وحول استخدامات الهيدروجين، قال العوفي إن الهيدروجين الذي سيتم إنتاجه في سلطنة عمان سيستخدم بقدر الإمكان في تغذية

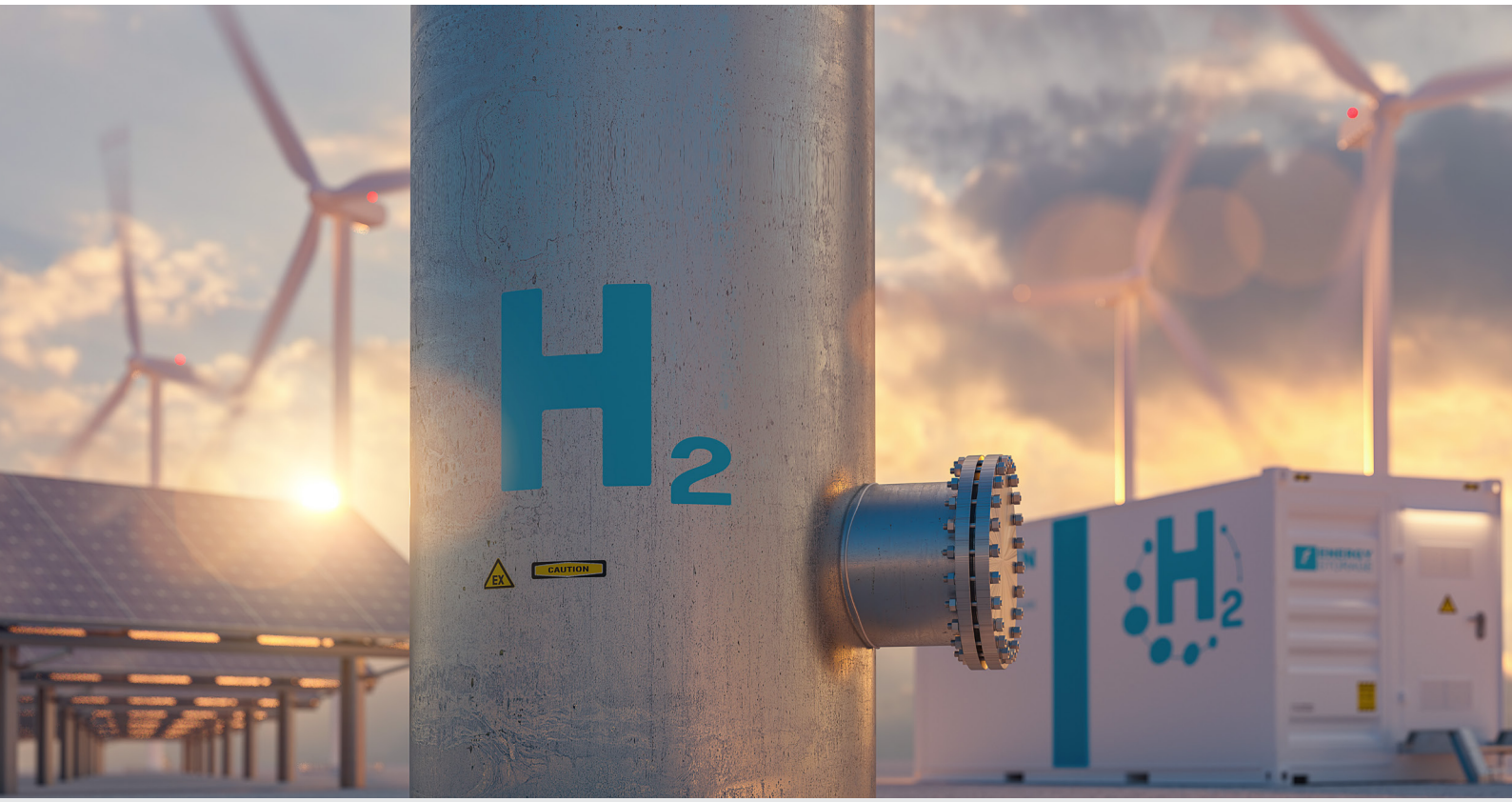

الصناعات المحلية، وفي حال لم تكن الصناعات جاهزة لاستقبال الهيدروجين أو إنتاج فائض فسيتم تصديره. وأضاف: نتوقع تشغيل أول مشروع للهيدروجين في ٢٠٢٨ إلى ٢٠٣٠م. وأكد وزير الطاقة والمعادن الأهمية التي يمثلها الهيدروجين في رفد اقتصاد سلطنة عمان، وخلق وظائف جديدة، وقال: يجب التعاون والعمل مع الشركات لتحديد المهارات والكفاءات المطلوبة للعمل في قطاع الهيدروجين وتأهيل العمالة العمانية للانخراط في هذا المجال، كما نعمل على تحديد نوعية المشاريع والصناعات المتعلقة بالهيدروجين لتوطينها، وتشمل الصناعات المتعلقة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. جاء التوقيع مع هذه الدول، استكمالا للخطوات الحثيثة التي اتخذتها سلطنة عمان ترجمة لتوجيهات السلطان هيثم بن طارق خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء في ٣ مارس ٢٠٢٢ م، بأهمية الإسراع في وضع الأطر التنظيمية والسياسات اللازمة لنمو قطاع الهيدروجين الأخضر وما يعول عليه في مواكبة التحولات العالمية في الطاقة والمناخ، والتي بدأت بالإعلان عن ملامح استراتيجية سلطنة عمان للهيدروجين الأخضر في أكتوبر الماضي والتي تضمنت وضوحا في المستهدفات والإطار التنظيمي وهيكلة القطاع وإجراءات التنافس على الفرص الاستثمارية وتحديدا للأراضي المخصصة لمشاريع الهيدروجين الأخضر والإعلان الرسمي عن شركة هيدروجين عمان التي تضطلع بتنسيق الأدوار بين الجهات المختلفة وهيكلة مشاريع الهيدروجين الأخضر وإدارة عمليات التعاقد والترويج لهذا القطاع الواعد، وما تبع ذلك من الإعلان بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٢٢م عن المزايدة على فرصتي للاستثمار في ولاية الدقم، وانتهاء بصدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/ ١٠ بتاريخ ١٦ فبراير والذي حدد النطاقات المخصصة لمشاريع الطاقة النظيفة والهيدروجين النظيف والمبادئ العامة للتنافس على فرص الاستثمار في قاع الهيدروجين النظيف على أسس المنافسة العلنية وتكافؤ الفرص والشفافية كما حدد آلية واضحة للتعامل مع المشاريع السابقة للإطار التنظيمي ومواءمتها مع الإطار التنظيمي المعتمد بما يعزز ثقة المستثمرين ويعظم المردود الاقتصادي ويضع سلطنة عمان في خارطة الاستثمارات الجادة على مستوى العالم في قطاع الهيدروجين الأخضر.

الوطن
يومية-سياسية-مستقلة

كيف يمكن توفير الغذاء للعالم مع خفض معدلات التلوث بالنيتروجين؟

الطاقة الخضراء

لعل اثنين من أبرز التحديات التي تواجهها المجتمعات اكتشاف سبل لتأمين الغذاء لسكان العالم المتزايدة أعدادهم، والحد من التلوث البيئي. وفي هذا السياق، تُعد الأسمدة النيتروجينية، من جانب، ضرورية لإنتاج غذاء كاف لسكان الكوكب البالغ عددهم ثمانية مليارات نسمة، بيد أنه من جانب آخر، ما يزيد عن حده ينقلب إلى ضده؛ فالإفراط في استخدام هذه الأسمدة، يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من النيتروجين إلى البيئة؛ وهو ما من شأنه أن يُلوث الهواء والماء. ومن هنا، في بحث نُشر مؤخرًا في دورية Nature سعى الباحث باوجينج جو مع فريقه البحثي إلى دراسة الإشكاليات المرتبطة بتنازع هذين الجانبين من استخدام الأسمدة النيتروجينية. وخلص الفريق البحثي إلى أن تبني ممارسات متقدمة لإدارة النيتروجين قد يسمح بإنتاج الغذاء بمعدل أكبر من الحالي، مع التسبب في مستويات أقل من التلوث بالنيتروجين. علاوة على ذلك، استنتج الفريق البحثي أن المكاسب المجتمعية الناجمة عن ممارسات خفض معدلات التلوث بالنيتروجين من الزراعة تربو كثيرًا على تكاليف إنفاذ هذه الممارسات. فعلى مستوى العالم، لا تمتص المحاصيل إلا حوالي ٤٠٪ من الأسمدة النيتروجينية المستخدمة في الأراضي الزراعية، أي تبلغ كفاءة استهلاكها للنيتروجين (NUE) ٤٠٪. في المقابل، يتسرب حوالي نصف هذه الأسمدة إلى البيئة من خلال انبعاثات غازية لمركبات النيتروجين وعمليات ارتشاح مركبات النيتروجين المذابة وتسربها لتُصرف في المسطحات المائية٥،٤، وهو ما يؤثر سلبًا في جودة الهواء والماء ويضر بصحة الإنسان. ولعل ما زاد الطين بلة، هو تزايد استخدام الأسمدة النيتروجينية بصفة مستمرة على مدى العقود الأخيرة، في الوقت الذي لم ترتفع فيه كنتيجة إنتاجية المحاصيل الأساسية في نسبة تتراوح ما بين ٢٤ و ٣٩٪ من الأراضي الزراعية. ويُشير ذلك تباعًا إلى ارتفاع معدلات تلوث البيئة بالنيتروجين الناجم عن استخدام الأسمدة. لذا، يسعى المتخصصون في علم الزراعة والفلاحة إلى التوصُل إلى استراتيجيات لإنتاج المزيد من المحاصيل، مع خفض معدلات التلوث بالنيتروجين، بما يحقق النفع للأطراف كافة في الوقت ذاته. ولمواجهة التحديات المرتبطة بذلك، أجرى باوجينج جو وفريقه البحثي تحليلاً إحصائيًا تجميعيًا لنتائج ١٥٢١ عملية رصد ميداني لممارسات متقدمة لإدارة النيتروجين، نُشرت خلال العقدين الماضيين لدراسة آثار هذه الممارسات على غلات المحاصيل وعلى الفاقد من النيتروجين المستهلك. كذلك رصد واضعو الدراسة تأثيرات إحدى عشرة من أهم ممارسات تعزيز إنتاج المحاصيل الزراعية ودعم كفاءة استهلاك النيتروجين وتقليل معدلات تسربه إلى البيئة. ومن هنا، وجد الفريق البحثي أن الممارسات التي توازن بالتزامن بين حاجة المحاصيل إلى النيتروجين والإمدادات منه٨،٧، فيما يُعرف باسم

استراتيجية «فور آر 4R لإدارة المغذيات» (بتوفير المناسب من نوع السماد، وكميته، في المكان المناسب والوقت المناسب) شديدة الفاعلية في خفض معدلات التلوث بالنيتروجين. ومن خلال عمليات نمذجة حاسوبية لاستقراء آثار إنفاذ هذه الممارسات عالميًا، واعتماد آليات استهلاك النيتروجين التقليدية في عام ٢٠١٥ كنقطة مرجعية للمقارنة، اكتشف الفريق العديد من المنافع لإنفاذ هذه الاستراتيجيات. على سبيل المثال، ارتفع معدل امتصاص المحاصيل الزراعية للنيتروجين بنسبة ٢٠٪، مقارنة بمعدلات امتصاصها له في عام ٢٠١٥. كما انخفضت معدلات تلوث البيئة بالنيتروجين بنسبة ٣٢٪، ومعدلات الاستهلاك العالمي للأسمدة النيتروجينية بنسبة ٢١٪. بيد أن إنفاذ ممارسات إدارة النيتروجين المتطورة له ثمنه؛ إذ يتعين على المزارعين بذل مال ووقت والاستثمار في العمالة قبل التمكن من تطبيق هذه الممارسات على أتم وجه على أراضيهم. علاوة على ذلك، تُعد تكاليف إنفاذ تلك الممارسات أكبر عائق أمام تبنيها على نطاق واسع في العديد من البلدان٧. وعلى أساس تحليل التكاليف والمكاسب، خلص جو وفريقه البحثي إلى أن المكاسب التي قد يجنيها المجتمع العالمي من ممارسات الحد من التلوث بالنيتروجين الزراعي تتجاوز تكاليف هذه الممارسات بخمسة عشر ضعفًا، بالأخذ بعين الاعتبار احتساب تحسُن إنتاج المحاصيل الزراعية، والانخفاض في معدلات الوفيات المبكرة بسبب أمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن تلوث الهواء واستمرار منافع النظم الإيكولوجية غير الملوَّثة. مع ذلك، يُشكل إدخال تغييرات إلى آليات المزارعين في إدارة النيتروجين الزراعي تحديًا كبيرًا، لا سيما في حال صغار المزارعين الذين يعملون في كثير من الأحيان بدوام جزئي في قطاعات غير زراعية (يُمكن أن يتجاوز الدخل الناتج منها الدخل من الزراعة). من هنا، ثمة حاجة إلى تدخلات سياسية قوية لتشجيع المزارعين على تبني أنظمة مُحسَّنة لإدارة النيتروجين. ويُعد «نظام الرصيد من النيتروجين» الذي طرحه جو وفريقه البحثي محاولة تأتي في الوقت المناسب لمعالجة هذه المشكلة. وتقوم فكرة هذا النظام على أن تقدم المجتمعات المُستفيدة من خفض معدلات التلوث بالنيتروجين وزيادة الإمدادات الغذائية دعمًا ماليًا للمزارعين الذين يتبنون أنظمة إدارة النيتروجين المتقدمة. ولعل مفتاح إنفاذ هذا النظام تأمين ميزانية مالية مخصصة له. ويمكن تدبير هذه الميزانية من خلال فرض ضرائب على جهات استهلاك المواد الغذائية، أو الشركات التي تعتمد على الزراعة للإنتاج التجاري للأغذية، أو من خلال فرض ضرائب على الأنشطة أو المنتجات الزراعية المُسببة للتلوُث. أما في حال البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي يُعزى نقص الغذاء فيها إلى نقص الإمدادات من الأسمدة النيتروجينية وليس التلوث بالنيتروجين الزراعي، فيجب تدبير هذا الدعم المالي أيضًا من خلال تبرعات المؤسسات الصناعية المحلية وغير ذلك الأطراف المعنية. فضلاً عن ذلك، ينبغي للحكومات أن تفوض مجالس لإدارة تطبيق نظام الرصيد من النيتروجين عن طريق الإشراف على جمع الدعم المالي اللازم وتحويل الإعانات المالية إلى المزارعين، وتطبيق العقوبات على المزارعين الذين يتلقون هذه الأموال إذا لم يتوخوا بالدرجة الكافية الالتزام بممارسات إدارة النيتروجين. ويُعد تحقيق إدارة أفضل للنيتروجين من خلال التدخلات السياسية واعدًا، وإن كان محفوفًا بالمصاعب. على سبيل المثال، أدى الاستخدام المفرط للأسمدة النيتروجينية في الصين، وسوء إدارة استعمالها إلى انخفاض كبير في كفاءة استهلاك النيتروجين بهذا البلد عن المتوسط العالمي، وإلى ارتفاع معدلات التلوث بالنيتروجين٤. وللتغلب على هذا الوضع، استثمرت الحكومة الصينية ما يقرب من ١,٢ مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥، لتنفيذ برنامج قومي لإدارة النيتروجين يُسمى «مخطط الاختبارات والتخصيب»١٠. وجدير بالذكر أنه بفضل الجهود المبذولة من جانب الحكومات المُشاركة في البرنامج والإدارات الزراعية، والمعاهد البحثية، والمزارعين، ارتفعت كفاءة استهلاك المحاصيل للنيتروجين في البلد من ٣٥٪ إلى ٤٢٪١١،١٢. ومن المرجح أن يُسفر برنامج متابعة انطلق عام ٢٠١٥، ويُعرف باسم «خطة القضاء على تزايُد استخدام الأسمدة» Zero Increase Action Plan for Fertilizer Use، عن ارتفاع مستمر في كفاءة استهلاك المحاصيل للنيتروجين في الصين. كذلك يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية على الوقوف على الممارسات المُثلى لإدارة النيتروجين في المناطق على اختلافها، من خلال دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية (مثل وفرة العمالة، وتكلفتها، ومستوى خبرة المزارعين)، والمناخ الإقليمي، وظروف التربة، واختلاف أنواع المحاصيل. وكل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر بدرجة كبيرة في تأثيرات ممارسات إدارة النيتروجين المتقدمة على إنتاج المحاصيل وتسرب النيتروجين إلى البيئة. كما يوضح جو وفريقه البحثي أن الدراسات الميدانية الساعية إلى تقصي تأثير ممارسات إدارة النيتروجين تتركز إلى حد كبير في دول نصف الكرة الشمالي. من ثم، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات في جنوب الكرة الأرضية، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا الجنوبية، لدراسة فاعلية هذه الممارسات بمزيد من الدقة في جميع أنحاء العالم. فمع توقُع وصول عدد سكان العالم إلى ٩,٧ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠، يُعد تحسين استخدام الأسمدة النيتروجينية الطريقة الوحيدة لتوفير الغذاء لسكان العالم مع خفض معدلات التلوث بالنيتروجين في الوقت نفسه.

السعودية والاتحاد الأوروبي يبحثان سبل تعزيز العلاقات الثنائية

السعودية

بحثت المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، اليوم /الأربعاء/، العلاقات المشتركة بينهما وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات . وذكرت وكالة أنباء السعودية (واس) أن ذلك جاء خلال تسليم السفيرة هيفاء بنت عبدالرحمن بن محمد الجديع رئيس بعثة السعودية لدى الاتحاد الأوروبي ولدى الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية نسخة من أوراق اعتمادها لرئيس المراسم في جهاز العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي السفير تييري بيشيت.

مباشر™

القصير: مصر دعمت أسمدة المزارعين بـ٧٥ مليار جنيه خلال ٣ سنوات

مصر

قال وزير الزراعة المصري، السيد القصير، إن إجمالي دعم الأسمدة المقدمة للمزارعين بلغ ٧٥ مليار جنيه خلال الثلاث سنوات الماضية. وأضاف وزير الزراعة، خلال كلمته على هامش افتتاح مجمع الأسمدة بالعين السخنة، أن الدعم المقدم للمزارعين بلغ نحو ٣ ملايين طن سنوياً، مؤكداً استمرار الوزارة في توفير الأسمدة المدعومة لصغار المزارعين والفلاحين، لزيادة مقدرتهم على مواجهة هذه الظروف وتدعيم قدراتهم الإنتاجية رغم ارتفاع أسعارها عالمياً؛ وفقاً لبيان. وتابع: "قمنا أيضاً بعمل منظومة للرقابة على تداول الأسمدة المدعومة في إطار التحول الرقمي والاستفادة من منظومة كارت الفلاح وذلك بالتنسيق مع شركة E - Finance، حيث تم تطبيق التجربة الأسبوع الماضي وهو ما يضمن وصول الدعم لمستحقيه من صغار المزارعين".

صدى البلد

مصر تدخل عهدا جديدا في إنتاج الأسمدة الأزوتية.. الزراعة: ننتج 7.2 مليون طن

مصر

افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم الأربعاء، مجمع مصانع الأسمدة الأزوتية، بالعين السخنة بالسويس. حضر الافتتاح رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، والقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول محمد زكي، ووزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا، وعدد من الوزراء وكبار رجال الدولة. وفى هذا الصدد، أشاد الدكتور عباس الشناوي، رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة، بافتتاح مصنع الأسمدة الأزوتية من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم، والذي يواكب استراتيجية التوسع الأفقى فى المساحات الزراعية، وكذلك التوسع الرأسي لأن التوسعات تتطلب مزيدا من الأسمدة. وقال "الشناوي"، في تصريحات لـ"صدى البلد"، إن معظم التوسعات فى مصر للاستصلاح تقع فى المناطق الصحراوية، ما يتطلب توفير المادة الغذائية للنباتات، موضحًا أن زيادة الإنتاجية من الأسمدة تتواكب مع خطة وزير الزراعة أيضًا فى التوسعات الرأسية. وأضاف رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة، أن الأسمدة تعد جزءا من المستلزمات الأساسية لزراعة النباتات، خاصة فى الأراضي الفقيرة مثل الأراضي المصرية والتى تتوسع الدولة فى استصلاحها وزراعتها من خلال مشروعات المليون ونصف فدان والدلتا الجديدة، ما سيكون هناك ضرورة لتوفير الأسمدة الأزوتية لأن حدوث عجز بها يؤدى إلى فقد من ٦٠ إلى ٨٠٪ من المحصول. ونوه الدكتور عباس الشناوي إلى أن افتتاح مصنع الأسمدة الأزوتية اليوم يساهم فى زيادة إنتاجية المحاصيل وتأمين الدولة لغذائها، لافتا إلى أن أن مصر غنية بالأسمدة الفوسفاتية ولدينا فائض منها أيضًا. أما عن سؤاله فى مساهمة المصنع فى سد الفجوة فى الأسمدة الأزوتية، قال إنه لا توجد فجوة فى الأسمدة الأزوتية، حيث ننتج حوالي ٧,٢ مليون طن من الأسمدة الأزوتية، ونستهلك داخل الدولة المصرية منها حوالى من ٣,٨ إلى ٤ ملايين طن، والفائض يتم تصديره.وقال وزير الزراعة إن افتتاح مجمع إنتاج الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة يضاف إلى ما تم من إنجازات جعلت مصر تسير بخطى ثابتة لدعم وتطوير البنية الأساسية، وتحديث جميع الصناعات لخلق فرص واعدة للدولة المصرية في هذا التوقيت بالغ الحساسية، خاصة أن مصانع الأسمدة في العالم بدأت في تخفيض طاقتها الإنتاجية تدريجياً بسبب أزمة الطاقة وغيرها في وقت تزايد فيه الطلب على الأسمدة لتدعيم ملف الزراعة. وحول الأهمية الاقتصادية للأسمدة، قال وزير الزراعة إنها تعتبر مكونا رئيسيا ضمن إجراءات دعم التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، أيضاً توفير احتياجات قطاع الزراعة من الأسمدة المختلفة، مع توفير حصص تصديرية وزيادة النقد الأجنبي (خاصة الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية)، وتعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية الموجودة بالدولة، مع حماية الوطن من التقلبات العالمية والتأمين ضد مخاطر الأسعار، أيضا فإن زيادة الطلب على الغذاء يتطلب نمو صناعة الأسمدة، خاصة المعدنية.

صدى البلد

صادرات الأسمدة المصرية تقفز ٥٠,٢٪ لتسجل ٣,٣ مليار دولار فى 2022

مصر

قفزت قيمة صادرات الأسمدة المصرية خلال العام الماضي ٢٠٢٢؛ لتسجل ٣,٣ مليار دولار، مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١، بزيادة بلغت ١,١ مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها ٥٠,٢٪. وكشفت أحدث تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اليوم الأربعاء، أن فرنسا تصدرت قائمة أعلى عشر دول استيراداً للأسمدة من مصر خلال الـ ١١ شهرا الأولى من عام ٢٠٢٢؛ حيث سجلت قيمة صادرات الأسمدة المصرية لها ٣٢٦,٤ مليون دولار، يليها المملكة المتحدة بقيمة ٣٢٥,١ مليون دولار، ثم البرازيل بقيمة ٢٥٠,٧ مليون دولار، ثم إيطاليا بقيمة ٢٢٣,٢ مليون دولار ثم الهند بقيمة ٢٠٧,١ مليون دولار. وجاءت رومانيا بالمركز السادس وبلغت صادرات مصر اليها من الاسمدة ١٥١,٢ مليون دولار، ثم اليونان بقيمة ١١٧,٣ مليون دولار، ثم تركيا بقيمة ١٠٨,٣ مليون دولار، ثم اسبانيا بقيمة ٩٨,٦ مليون دولار، وأخيراً بنجلادش بقيمة ٩٥,٨ مليون دولار.

المال
مصرية اقتصادية يومية

وزير الزراعة: ملف الأسمدة والتوسع فيه تحكمه مجموعة من المتغيرات

مصر

سلط السيد القصير وزير الزراعة الضوء على أهم ما ورد في بعض التقارير الدولية بشأن ملف الأسمدة، وذلك خلال تصريحات له على هامش افتتاح مجمع الأسمدة بالعين السخنة . وأشار الوزير إلى أن تقرير برنامج الغذاء العالمي أكد أن الأمن الغذائي لنصف سكان العالم الذين يعتمدون على المحاصيل المنتجة بمساعدة الأسمدة المعدنية في خطر . كما لفت إلى أنه يتوقع كثير من المراقبين أن عام ٢٠٢٣ مرشح لاستمرار أزمة الأسمدة حيث لا يزال المعروض يمثل مصدر قلق للمنتجين الزراعيين كما يرى بعض المراقبون الدوليون أنه بسبب نقص الأسمدة فمن المتوقع انخفاض الإنتاج العالمي من الذرة والأرز وفول الصويا والقمح وهذا ما حدث بالفعل حيث انخفضت إنتاجيات هذه المحاصيل بدول الاتحاد الأوروبي. وحول الأهمية الاقتصادية للأسمدة قال وزير الزراعة: إنها تعتبر مكونا رئيسيا ضمن إجراءات دعم التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي أيضاً توفير احتياجات قطاع الزراعة من الأسمدة المختلفة. وأشار إلى أنه مع توفير حصص تصديرية وزيادة النقد الأجنبي خاصة الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية وتعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية الموجودة بالدولة ومع حماية الوطن من التقلبات العالمية والتأمين ضد مخاطر الأسعار وأيضا، فإن زيادة الطلب على الغذاء تتطلب نمو صناعة الأسمدة خاصة المعدنية . أما على صعيد أهمية الأسمدة للإنتاج الزراعي فقد أكد "القصير" أن توافر الأسمدة من أهم المحددات للتوسع في استصلاح الأراضي مع تعظيم الإنتاجية الزراعية من وحدتي التربة والمياه وأيضاً الأسمدة لها دور كبير في زيادة معدل التكثيف الزراعي والحفاظ على خصوبة التربة مع تدعيم قدرة النباتات على مواجهة الظروف المعاكسة للتغيرات المناخية. وقال "وزير الزراعة" إنه في هذا الصدد نشير إلى أن ملف الأسمدة والتوسع فيه يحكمه مجموعة من المتغيرات ، منها حجم الرقعة الزراعية وخصائص التربة والتراكيب المحصولية وأساليب ونظم الري المتبعة والتغيرات المناخية والطلب في السوق العالمي. ولفت الوزير إلى أنه تماشيا مع ذلك ولضمان الاستخدام الأمثل للأسمدة وترشيدها وتلافي أي مخاطر تنشأ عن ذلك، فقد قمنا في وزارة الزراعة بالسير في إنشاء قاعدة بيانات لخصوبة التربة على مستوى الجمهورية لتحديد خصائصها وعناصرها المختلفة تمهيداً لإعادة تقدير المقررات السمادية طبقاً لنتائج تحليل التربة ومدى توفر المغذيات النباتية بها وربطها بالتراكيب المحصولية، وأن حجم الانتاج من الأسمدة المعدنية بأنواعها المختلفة يظهر مقدرة الدولة المصرية على تلبية احتياجاتها المحلية منها .

وزير الزراعة: الأمن الغذائي لنصف سكان العالم في خطر

مصر

ألقى السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، كلمة أمام عبدالفتاح السيسي في افتتاح مجمع الأسمدة الأزوتية، اليوم الأربعاء، استعرض فيها إنجازات الدولة المصرية في قطاع الزراعة خلال السنوات الثماني الماضية. وقال القصير: نسلط الضوء على أهم ما ورد في بعض التقارير الدولية بشأن ملف الأسمدة.. أشار تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن الأمن الغذائي لنصف سكان العالم الذين يعتمدون على المحاصيل المنتجة بمساعدة الأسمدة المعدنية في خطر . يتوقع كثير من المراقبين أن عام ٢٠٢٣ مرشحًا لاستمرار أزمة الأسمدة؛ حيث لا يزال المعروض يمثل مصدر قلق للمنتجين الزراعيين. ويرى بعض المراقبون الدوليون أنه بسبب نقص الأسمدة فمن المتوقع انخفاض في الإنتاج العالمي من الذرة والأرز وفول الصويا والقمح. وهذا ما حدث بالفعل حيث انخفضت إنتاجيات هذه المحاصيل بدول الاتحاد الأوربي. قال وزير الزراعة، حول الأهمية الاقتصادية للأسمدة، إنها تعتبر مكونًا رئيسيًا ضمن إجراءات دعم التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي أيضاً وتوفير احتياجات قطاع الزراعة من الأسمدة المختلفة؛ مع توفير حصص تصديرية وزيادة النقد الأجنبي (خصوصًا لأسمدة الأزوتية والفوسفاتية). تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية الموجودة بالدولة. حماية الوطن من التقلبات العالمية والتأمين ضد مخاطر الأسعار. زيادة الطلب على الغذاء يتطلب نمو صناعة الأسمدة خاصة المعدنية. وأكد القصير، على صعيد أهمية الأسمدة للإنتاج الزراعي، أنها تعتبر توافر الأسمدة من أهم المحددات للتوسع في استصلاح الأراضي مع تعظيم الإنتاجية الزراعية من وحدتي التربة والمياه. أيضاً الأسمدة لها دور كبير في زيادة معدل التكثيف الزراعي والحفاظ على خصوبة التربة، مع تدعيم قدرة النباتات على مواجهة الظروف المعاكسة للتغيرات المناخية. وقال وزير الزراعة إنه في هذا الصدد نشير إلى أن ملف الأسمدة والتوسع فيه يحكمه مجموعة من المتغيرات، منها حجم الرقعة الزراعية وخصائص التربة والتراكيب المحصولية وأساليب ونظم الري المتبعة والتغيرات المناخية والطلب في السوق العالمية. وتماشياً مع ذلك ولضمان الاستخدام الأمثل للأسمدة وترشيدها وتلافي أي مخاطر تنشأ عن ذلك، فقد قمنا في وزارة الزراعة بالسير في إنشاء قاعدة بيانات لخصوبة التربة على مستوى الجمهورية لتحديد، خصائصها وعناصرها المختلفة تمهيداً لإعادة تقدير المقررات السمادية طبقاً لنتائج تحليل التربة ومدى توفر المغذيات النباتية بها وربطها بالتراكيب المحصولية وأن حجم الإنتاج من الأسمدة المعدنية بأنواعها المختلفة يظهر مقدرة الدولة المصرية على تلبية احتياجاتها المحلية منها.. مع توافر فوائض للتصدير من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية؛ الأمر الذي يتيح تعظيم موارد الدولة من النقد الأجنبي في ظل تزايد الطلب عالمياً عليها.

• إنتاج الأسمدة الازوتية ٧ - ٧,٥ مليون طن (٤٦,٥ ٪ أزوت) • إنتاج الأسمدة الفوسفاتية من ٤ - ٤,٢ مليون طن • الأسمدة البوتاسية نحو مليون طن، (يتم استيراد معظم الاحتياجات إما في صورة مادة خام (كلوريد بوتاسيوم) أو منتج نهائي في صورة (سلفات بوتاسيوم).

أموال الغد

أرباح «موبكو» لإنتاج الأسمدة تتجاوز 7 مليارات جنيه خلال 2022

مصر

أظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، ارتفاع صافي أرباحها بنسبة ٥١٪، خلال ٢٠٢٢، على أساس سنوي. وسجلت الشركة، وفق بيان مرسل للبورصة المصرية، اليوم الأربعاء، صافي ربح بلغ ٧,٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل ٤,٧٩ مليار في ٢٠٢١. وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام الماضي إلى ١٨,٨٦ مليار جنيه، مقابل ١٠,٢٥ مليار في ٢٠٢١. وكانت الشركة قد حققت صافي ربح مستقل بلغ ٣,٨٣ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل ١,٥٤ مليار في ٢٠٢١. وارتفعت مبيعاتها المستقلة خلال العام الماضي إلى ٦,٩٩ مليار جنيه، مقابل ٣,٣٩ مليار في ٢٠٢١.

الرئاسة

فرنسا تتصدر قائمة الدول الأعلى استيرادا للاسمدة المصرية عام 2022

مصر

أظهرت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، قائمة الدول الأكبر استيرادا للاسمدة المصرية فى ١١ شهرا عام ٢٠٢٢. وتصدرت القائمة نحو ١٠ دول وفقا لما يلى: فرنسا وسجلت قيمة صادرات مصر من الأسمدة لها ٣٢٦,٤ مليون دولار. المملكة المتحدة بقيمة ٣٢٥,١ مليون دولار. البرازيل بقيمة ٢٥٠,٧ مليون دولار. إيطاليا بقيمة ٢٢٣,٢ مليون دولار. الهند بقيمة ٢٠٧,١ مليون دولار. رومانيا بقيمة ١٥١,٢ مليون دولار. اليونان بقيمة ١١٧,٣ مليون دولار. تركيا بقيمة ١٠٨,٣ مليون دولار. اسبانيا بقيمة ٩٨,٦ مليون دولار. بنجلادش بقيمة ٩٥,٨ مليون دولار. وإجمالا ارتفعت قيمة صادرات مصر من الأسمدة لتسجل ٣,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ بزيادة بلغت ١,١ مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها ٥٠,٢٪.